كلام برّي صعبُ التطبيقّ

0

[جوزف ب. أبي راشد](http://www.annahar.com/author/1324-%D8%AC%D9%88%D8%B2%D9%81-%D8%A8.-%D8%A3%D8%A8%D9%8A-%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF)

 جريدة النهار تاريخ 12 تشرين الأول 2016

حفلت وسائل الإعلام، في الشهر الماضي، بجملة للرئيس برّي تقول: "إذا لم نتّفق على ما بعد الرئاسة فلن تكون هناك رئاسة". تساءلتُ من أي زمن كانت مؤسسات الدولة الثلاث: التشريعية والتنفيذية ومركز الرئاسة تضع شروطاً مسبقة وغير مألوفة دستورياً وميثاقياً في ما بينها، وعلى غير مؤسسات؟ إنّ مؤسسة رئاسة الجمهورية هي، مبدئياً، أهم هذه المؤسسات الثلاث) تراجع المواد:49،50،53 من الدستور).
نحن من اللبنانيين الصامتين، غير المنتمين إلّا للبنان كقطعة واحدة بعيدة، عن كل أصناف الأحزاب والجمعيات والتيارات والتجمعات السياسية، وعن كل طموحهم الى المحادل وشهوة الحكم والرُشى والفساد وبيع الدولة ومؤسساتها وأملاكها إلى حيتان المال، في الداخل والخارج، بأكثر من ثلاثين من الفضّة بكثير، تقصم ظهر الوطن وتستعبده لسنين طويلة مقبلة، في تصرف "مُصادِرٍ للمستقبل" لم يعرفه لبنان في تاريخه.
لم نكن مع الذين وافقوا على دستور الطائف دون أن يسمح لهم بمناقشة أي حرف فيه، ولكن يتبيّن لنا أن واضعيه يفوقوننا ذكاء واستشرافاً خدمة لمآربهم في الوصاية والاحتلال واستتباع الوطن والسيطرة على أرضه وشعبه واقتصاده. نحن نعاني ويلات النص الذكي الذي وضعه الآخرون بوجود ساسة تنقص معظهم الرؤية والاستشراف، في المبنى والمعنى، فكيف إذا حُوّر معنى النص الأساسي وطُبّق مزاجياً دون أن يلقى اعتراضاً من أحد؟
من يفسّر: كيف "يسمّي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلّف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب؟ استناداً الى استشارات نيابية مُلزمة، يطلعه رسمياً على نتائجها؟"
الاطلاع يكون مبدئياً، لمعرفة سير الخط السياسي في البلاد واتجاهات الكتل وخياراتها، ولكن تطبيق النتيجة يجعل الرئيس "خيال صحراء" وساعي بريد، لا أقلّ ولا أكثر، ومن هنا لا يلزمه النص بتطبيق نتائجها.
كيف تطبّق المادة 24 وتوزيع المقاعد بين النواب: "بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين... طالما أن أكثر من عشرة نواب (مسيحيين) تنتخبهم بقية الطوائف. وفي باب "أحكام نهائية موقتة" وفي آخر صفحة منه التي وياللأسف الشديد، لاقت من بعض "أذكياء" سياسيينا مجالاً للافتخار بالمشاركة في وضعها، تنصّ "على اعتماد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة... باستثناء وظائف الفئة الأولى التي تكون مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيّد بمبدأي الاختصاص والكفاءة". وهذا ما جرّ الى اعتبار المراكز الوزارية كالفئة الأولى فخصّصت كل الطوائف بوزارات سياديّة فاعلة في المجتمع، وأصبح المسيحيون من متعهّدي الوزارات القليلة النفع الاجتماعي والمحرومة من الموازنات التي تستطيع بواسطتها تنفيذ برامجها الخدماتية.
هل يعقل في بلد طائفي مذهبي كلبنان، الذي توزّع فيه الحقوق على الطوائف، بالقيراط، أنّ نطبّق أرفع الخيارات المدنية المفاجئة قبل نضوجها في عقول المواطنين وتصرّفاتهم وانتماءاتهم، وبالأخص حقوقهم؟ هل يجوز أن نجعل لبنان المنحدر الى المذهبية في تحصيل حقوق طوائفه، أن نجعله مشاعاً، استناداً الى قاعدة التمثيل الطائفي، عدا الفئة الأولى، بعدما جاء التطبيق منذ التسعينيات، في جميع الفئات الباقية، كما استغلّته المذاهب والميليشيات، وعلى دورات متتالية في الحكم، بحسب عددها أو نفوذها، فحرم المسيحيون حقوقهم، ولا مَنْ يسأل.
من الصعب جداً، حتى بعد صدور أكثر من طائف أو دستور، أن يغيّر الشعب معتقداته منذ الاستقلال، بعد أن ضحّى واتّهم زوراً بأكل الجبنة، مع المارونية السياسية، "لأن الحلم لم يُغيّر في قناعات اللبنانيين بأن كلمة "عهد" في السياسة اللبنانية، تعني: "عهد اسم رئيس الجمهورية خلال ولايته" سواء كان بصلاحيات استُكثرت عليه قبل الطائف، وعُدّت من الامتيازات، أم بإنقاص بعضها بعد الطائف، فهو الذي يتلقّى في النهاية رأي الشعب في عهده، بصرف النظر عن تصرّف عدد من رؤساء الحكومات الذين رافقوه، بحسناتهم أو سيئاتهم.
فالرئيس مؤتمن على الدستور وما يتبعه، وهو حاضن التراث التاريخي والاجتماعي، مستقلّ التصرّف حتى بعد انتخابه، وللنواب حق تقييم قيمته الذاتية طيلة حياته المواطنية والسياسية، ولكن أن نفرض عليه "إذا لم نتّفق على ما بعد الرئاسة فلن تكون هناك رئاسة" تعني أنه لن تكون هناك رئاسة. وأكثرية اللبنانيين، الذين لم يعتبروا بالأحداث والأوضاع المهترئة والصفقات وإفقار البلد وخسارة تراثها الحضاري والتاريخي ولم تفعل فيهم حتى تاريخه، سيكون الذنب ذنبهم، "وكما يكونون يولّى عليهم" في كل المؤسسات التشريعية والإجرائية والرئاسيّة وغيرها.
وإذا افترضنا أنّ الاتفاق على ما بعد الرئاسة يكون مع الشخص المعني، فأشكّ في أنّ أحد المرشّحين المعلنين أو غيرهم، سيقبل بهذا الطرح، فأين كرامة الرئيس ومسؤولياته الدستورية وحلمه وديبلوماسيته في تحقيق تقدم للبلاد وفي تنفيذ خطّته التي تبلور سياسته العادلة والحكيمة والمستشرفة، وثقافته الناصحة، المسيطرة جميعها على الحرائق والمستجدّات الأمنية والسياسية والاجتماعية؟
اذاً على المسيحيين ألّا يضعوا، في كل استحقاق تشريعي أو إجرائي، خططاً وشروطاً بالمفرد لانتخاب كل من رئيس المجلس ورئيس الوزراء تبيّن مدة ولايته ومواصفات عمله ومشاريعه ونزاهته واخلاصه، قبل أن يولّيه النواب مسؤولياته.
مَنْ يشرح أن سلطة رئيس المجلس الأعلى للدفاع، وسلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة تفوق سلطة رئيس البلاد؟ وكيف يقوم بكل ذلك مَنْ كُبّلت يداه قبل انتخابه؟ مَنْ يشرح؟ كيف أنّ برنامج كل مرشّح ورئيس وتوقه إلى خدمة وطنه وحمل وزر عهده ودخول التاريخ لا يُسمح له باختيار وزرائه للتخلص من معظم هذه الطغمة؟ فهو، مبدئياً، حرٌّ في اختيار من يريد لعهده وتنفيذ خطّته وبرنامجه وطموحه، بموافقة الجميع إذا أمكن، وإلّا كبّلناه بحسب الاقتراح.
هل نتّفق على ما بعد الرئاسة قبل الانتخاب؟ لكي يأتي الرئيس الجديد، وقد سبقت عهده مشاريع للرضوخ لها وتطبيقها دون أن تكون له يدّ في اقرارها؟ من مثل: قانون جديد للانتخاب، وصفه مجلس ممدّد لنفسه لا يمثل أحداً، غارق معظمه في الفساد حتى اذنيه بطريقة لم يشهد العالم مثيلاً لها، وقد تقاسموا، قبل الانتخاب: البترول والغاز في قلب البر والبحر، والنفايات، والكهرباء، وحقوق المواطنين والموظفين والبلديات والنزوح السوري والضمانات الاجتماعية ومواقف السيارات ومجلس الاهدار في العاصمة والملحقات التي تبعثر وتضيّع بدون حسيب أو رقيب؟
ماذا سيفعل رئيس جديد؟ وكيف سيؤسّس عهداً جديداً مميّزاً، بمجلس ليس له فيه رأي وبقانون انتخاب يجدّد لنفسه وبخيبة طموح اللبنانيين إلى التغيير، وبمؤسسات خربة حُشِيَت أزلاماً وحزبيين إلى ما شاء الله؟
مَنْ يشرح؟ الاستشارات النيابية الملزمة لاختيار رئيس للوزراء والوزراء؟ أم نتائجها؟ فبعد إعطاء فكرة عن ميول النواب، ليس على أحد أن يلزمه بالأشخاص، وإلّا أصبح الطائف، وتفسيره وتطبيقه الأعوج، مهزلة، أو هكذا أريد له أن يكون: بفخامة رئيس بألقاب كثيرة مموّهة، بكتابة ذكية فيها تقديم وتأخير، ولكن دون صلاحيات أو تحقيق أحلام وخطط لرجل سيطلق اسمه على عهده ويتحمّل مسؤولياته؟
مَنْ يشرح؟ كيف سلك معظم المشتركين في الطائف، ومنهم مازال حياً، وقبلوا بالتغيّرات التي انعكست سلباً على الوطن واللبنانيين، والتي سمحت للوزراء بالتدخّل في عمل مؤسسات الرئيس شهاب، التي ألحقها عن قصد برئاسة الوزراء وحماها بمعنوياته، فيما أصبحت الوزارات والوساطات النيابية والوزارية حالياً تعيّن 99% من موظفي الدولة. فمِمّن تأتي العدالة والتوازن وحفظ النسيج اللبناني؟ أو ما يستطيعه قائد مئة تجاه 99 من مشارب أخرى وطوائف أخرى وميول أخرى، طالما أنّ الطائفية لا تزال معشعشة عندنا، وقد سلّمت مكانها الى المذهبية والأنانية، وهنا الطامة الكبرى! وبعد أن حوّلوا المؤسسات المختصة الى دوائر صغيرة غير فاعلة أو مسموعة، وموظفيها الى طلّاب وظائف يستدرّون عطف السياسيّين.
فمِمّ كان يشكو مجلس الخدمة المدنية؟ في توزيع المتبارين والموظفين والكفاءات والاختصاصات وعلى الطوائف؟ كانت مؤسسات الرئيس شهاب تسير بالشعب اللبناني نحو الأمن والعدالة والمواطنية وإزالة الطائفية بهدوء والسير بالبلد في خطّه المدني الى مستقبل زاهر، نتيجة احترام الفرد المواطن في علمه وكفاءته وثقافته من دون أن يكون مرتهناً لمِنّة نائب أو وزير.
إنّنا نمثّل اليوم أسوأ درجات الفيديرالية أو غيرها، ليس عن طريق اللغات، كما في أوروبا، ولا الأعراف، إنّما عن طريق الأديان والمذاهب، وإغراقنا في هذا الطريق سيجعل لبنان مجموعة مناطق طوائف دينية ومذهبية يحدّدها زعماؤها الاقطاعيون والفاسدون الجّدد مع أصحاب المحادل والميليشيات والأحزاب الذين يمثلون اقطاعية جديدة عاهرة والى أجيال عديدة، وعندها تنتفي عن لبنان الموحّد، المختبر الحضاري الوحيد في العالم، صفة الرسالة الفريدة، وهي خسارة كبيرة له وللعالم.
سبب كل ذلك إفتقار بعض اللبنانيين الى الانتساب الى لبنان الوطن قبل انتسابهم الى مذاهب جعلوها فوق المواطنة وعاملوا لبنان كبقرة حلوب، باعوا لأجلها الوطن والشراكة والميثاق وأصبح معظم بوصلاتهم خارج الحدود وخارج تعاونهم واخوانهم في الوطنية. وهذا نقص فاضح في فهم التاريخ، لأنّ من مات واستشهد واضطُهد ومارس شظف العيش في المغاور والكهوف، لمئات السنين، ليؤمن مساحة آمنة عادلة خالية من العنف والاضطهاد والتعصب، لا يريد فيها إلّا العدالة والحرية، لا يمكنه أن يتخلّى عن هذه العطية الرسالة التي شارك فيها مواطنيه، إلّا بالمقاومة وإنقاذ المصير اللذين يحترمان وطنيته وعمله وعدالته وحريته.
أخيراً، إذا لاقى كلام الرئيس برّي الذي نحترم وطنيته وعمله آذاناً صاغية، فأبْشروا برئيس لن يكون سوى صورة مسؤول أو خياله، كما مرّ وعانينا سابقاً، وليس حافظاً للتراث وتحقيق الحلم وإحلال العدالة والحرية والاستقلال ولا بعيداً عن الانقسامات الداخلية والارتهان للقوى الخارجية المتصارعة.
نريد مجلس نواب لبنانياً صُنع بكامله في لبنان، ينتخب رئيساً صُنع أيضاً في لبنان ويحترم الجميع في الداخل والخارج، شرط أن يتخلّى نوابنا عن انتماءاتهم الخارجية، ويخلعوا عنهم كل ما هو غير لبناني، ويقترعوا بكل ضمير حي، مجرّد إلّا من مصلحة لبنان، رئيساً تتوافر فيه صفات العلم والوطنية والشجاعة وحب العمل بتجرّد واستشراف ونزاهة وعنفوان، بدون تحضير لمعارك كربلائية جديدة، لا سمح الله، مع المحوَرين أو مع أي أحد آخر، ومن دون انتظار نتائج حرب ضروس عند أحد، وإلّا وقع على اللبنانيين وممثّليهم كامل المسؤولية عن كل هذه المرحلة، وأساسها انتخابات مقبلة، بعد انتخاب الرئيس، في سبيل تسريع التقدم وإنقاذ لبنان،